

افتتاح معرض المؤونة والحرف في الشياح



إبراهيم موسى وزنه

الذي تشارك فيه أكثر من مئة جمعية ناشطة. مؤكداً أن دعم صمود الناس وتوسيع الأسواق وإيجاد فرص عمل جديدة، كل ذلك يصب في الغاية الأساسية المرجوة من العلاقة المثالية القائمة ما بين ثلاثي: البلديات والمجتمع المحلي والجهات المانحة.

وأشار غاريوس إلى أن «البناء» هي النموذج القوي الذي يجب أن يعتمد على القرى في المحافظات بغية الاقتداء بها من أجل تحسين الواقع اجتماعياً واقتصادياً، خصوصاً في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية المحيطة ببلدنا، متمنياً أن تشجّع المؤسسات الدولية التي تحاكي في أهدافها روح «البناء»، فتتمد يد المساعدة وتقدم التوجيه اللازم في سياق تحسين الواقع الإنتاجي.

ختم الكلمات كان مع رباندا الذي شكر الحضور على تواجدهم وحضورهم، متمنياً على ما قدمه الطلاب من ناشيد على المسرح، ومبدياً إعترافه بالتعامل مع بلديات الضاحية الجنوبية، ومشيراً إلى أن مشاريع «البناء» تجسد روح التعاون وتغفل الانتاجية، خصوصاً في سياق دعم المشاريع الصغيرة. آملاً أن تتحقق الإفادة للجمعيات الصغيرة.

بعد ذلك، قضى غاريوس وحاطوم ورباندا وبعض الحضور شريط افتتاح المعرض، ثم كانت جولة على الجمعيات المشاركة في عرض منتوجاتها، على أن يستمر المعرض لثلاثة أيام قابلة للتديد، وذلك في حديقة الشياح المحاذية للمركز الثقافي الخاص ببلدية الشياح.

ضمن سياق تحقيق رؤيتها الهادفة إلى توفير الزدهار الاقتصادي وتحسين الواقع الحياتي في ساحل المتن الجنوبي، افتتحت جمعية وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في ضاحية بيروت الجنوبية «البناء»، معرضها المتنقل الأول المخصص للمؤونة والحرف اليدوية في الشياح، وذلك بحضور ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لوكا راندا، ورئيس مجلس إدارة «البناء» أحمد حاطوم، ورئيس بلدية الشياح إدمن غاريوس، ورئيس اتحاد بلديات الضاحية محمد درغام، ورؤساء بلديات: حارة حريك زياد واكد، وبرج الراجنة زهير جلول، والمريجة سمير أبي خليل، ونائب رئيس بلدية فرن الشباك خليل صاصي، ونائب رئيس بلدية الخازمية يوسف حبيش، إلى جانب حشد كبير من أعضاء المجالس البلدية والاختيارية وجهود كبيرين من المواطنين.

بعد إهداء متميز من طلاب مدرسة البرج الدولية للتشيد الوطني اللبناني وعدد من الإغاني الوطنية، ركب مدير «البناء» يوسف الحاج علي بالحضور قبل أن يسهب حاطوم في التعريف عن الجمعية وأهدافها التنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. لافتاً إلى أن بلديات ساحل المتن الجنوبي السبع كلها تنضوي تحت إطارها، وأن ست أسواق أخرى ستلي افتتاح معرض الشياح

مرورية تتسق مع التموين والجهات الرقابية لحماية المستهلك، ونحن جاهزون لنقبل أي شكوى، كما أن هناك إجراءات تتخذ ضد أي سائق في حال اشتكى المواطن، وهناك إجراء مباشر لتطبيق الضبط اللازم وتقديم السائق إلى القضاء».

أما عن قيمة المخالفات المرتفعة في قانون السير، وإن كانت تساهم في استئراء الفساد وانتشار الرشوة، فيقول: «هناك قلة من شرطة المرور تسيء للبيقة، وهي حالات نادرة. نحن دائماً نبحث عن الحلول اللازمة لمصلحة المواطن، ففي تعديل قانون السير، هناك ورشة عمل دائمة، ونقدم بدورنا اقتراحات للجهات المختصة من خلال عملنا على أرض الواقع، واحتكاكنا المباشر مع المواطنين».

وعن الموجودات الأخيرة والخطط المستقبلية التي تعمل عليها إدارة المرور يقول اللواء سلام: «هناك خطط لتسهيل المرور، مثل تسعيرة المرور والإشارات المرورية وكاميرات المراقبة وزيادة الوتيرة في العمل، ودراسة الخطط والتنظيمية في المدن، وإيجاد البدائل في حالات الاختناق المروري، وإجراءات فنية تمنح شهادات سوق حضارية للمواطنين، وهو مشروع مكلف وكبير، وأيضاً استحداث خط ساخن للحد من سرقة السيارات التي انتشرت مؤخراً بسبب الأوضاع الأمنية».



اللواء سلام متحدتاً إلى الزميلة مشوّح

للخفيف من حدّة هذه الاختناقات، فيقول اللواء سلام: «فئة دراسات متواصلة في هذا الصدد، كتحويل المرور في بعض الشوارع نحو شوارع أخرى، أو إزالة الحواجز، أو إزالة الأشغال الموجودة على الأرصفة والتي قد يساهم وجودها في أزمة المرور، وهناك أمر يطرح في كل ما يتعلق بالمرور، وهو تعاون المواطن مع شرطة المرور، كما أن الثقة المرورية يتم التنسيق فيها مع مديريات التربية والمحافظات لإجراء حلقات توعوية في المدارس

وأضاف: «يجب التركيز هنا على دور المواطن ومدى شعوره بالمسؤولية، والتزام قواعد السير، بحيث لا يساهم بزيادة هذه الاختناقات».

وأشار اللواء سلام بالدور الذي يبديه عناصر شرطة المرور، الذين يبذلون جهوداً فوق طاقتهم، خصوصاً في المناسبات كالاعيد وافتتاح المدارس، على أمان التجمعات أوقات الذروة، وتواجد المواطنين بكثرة. أما عن الخطط المستقبلية

«التجمّع اللبناني لحماية البيئة» ينظّم ورشة عمل حول الصيد المسؤول

الصيادون في مواجهة «القواصين»... ولا شرطة بينهما!

أحمد طيّ

الأوضاع الأمنية السائدة، التي منعت مجلس النواب على مدى عشرات الأشهر من اجترح قانون انتخاب يؤدي إلى انتخاب مجلس نيابي جديد، والتي منعت من تقادي الفراغ في كرسي رئاسة الجمهورية، يخيل للبعض أنها هي ذاتها التي تمنع الأجهزة الأمنية من ملاحقة «القواصين»، أو ممارسي الصيد العشوائي، الذين يغتالون يومياً الطيور على أنوعها، التي تؤكل والتي لا تصلح للأكل، الصغيرة كما الكبيرة، المقيمة والمهاجرة، الكثيرة والمهددة بالانقراض، وحتى تلك التي لا يفيد قتلها بشيء إلا إضرارها الذات البشرية التوّاقة إلى القتل.

وفي هذا الصدد، تنشط الجمعيات البيئية التي تعنى بترشيد الصيد، كي ينتقل من صفة «العشوائي» إلى صفة «المسؤول»، فتراها تنظم الحملات، وورش العمل والمحاضرات، مدعومة من وزارة البيئة التي لا حول لها ولا قوة إلا باجترح القوانين ومشاريع القوانين، أما التنفيذ فيرمي على المستقل، على رغم الخطوة الإيجابية التي تمتلّت في الأمام القريب، بإدعاء وزير البيئة محمد المشنوق على عدد كبير من الصيادين الذين خالفوا قانون الصيد البرّي، أمام المحامي العام البيئي في جبل لبنان، مرفقاً بأقراص مدمجة تحوي شرائط وصوراً نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر مخالفات يعاقب عليها قانون الصيد.

لكن تنظيم الصيد في لبنان، ونقله من عشوائيته إلى المسؤولية، يتطلب خطوات أكثر جذية من الحملات وورش العمل والمحاضرات على أهميتها. ومن ضمن ما تقترحه، بثّ برامج تلفزيونية تبين الطيور التي يجب حمايتها وعدم قتلها، وتعلم قس الصيد، تشبّها ببعض القنوات الأجنبية مثل «chasse et pêche» الفرنسية.

ويضاً تنظيم عرض إعلانات البنادق وخرطوش الصيد، وما إلى ذلك. هذا على صعيد الترشيد.

أما على صعيد اللجم، فهل تعلم وزارة البيئة والجمعيات التي تعنى بالطيور، أنّ عدد «القواصين» أكثر بكثير من التصوّرات؟ هل تعلم تلك الجمعيات ووزارة البيئة، أنّ ضباطاً وعناصر أمنيين يمارسون الصيد العشوائي؟ فإذا كان هؤلاء من ضمن «القواصين» فمن يضبط الصيد؟

إذا أردنا المسؤولية نحو البلديات فإن ما سيواجه وزارة البيئة في هذا الصدد: اضغطي على الحكومة لتفك أسر الصندوق البلدي المستقل كي يستثنى لنا توظيف عناصر مولجين حماية البيئة في نطاقنا.

المسؤوليات كثيرة، والتحديات كبيرة، وإذا كانت الجمعيات تنشط (يعطيها العافية) في هذا الصدد، فإن المطلوب من الدولة أكثر من اجترح قوانين... المطلوب التنفيذ. وإذا كانت المواجهة محتمّة بين الصيادين و«القواصين»، فإن الواقع يقول أن لا شرطة تضبط التقتل.

الطيور المهاجرة في القطاعات الإنتاجية على طول مسارات الطيران التي تمثل أكبر خطر على قدرة هذه الطيور لتحقيق الهجرة الآمنة، وهي قطاعات الصيد والزراعة والطاقة وإدارة النفايات.

جرادي

وقدم الخبير في علم الطيور وعضو المجلس الأعلى للصيد البرّي الدكتور غسان جرادي، عرضاً مفصلاً عن أنواع الطرائد المسموح صيدها حسب القانون، والطيور التي يمنع صيدها نهائياً وكيف يمكن التمييز بين الفئتين. وشدد جرادي على ضرورة تقيّد جميع الصيادين بميثاق أفضل الممارسات بشأن الصيد المسؤول وحماية الطيور الحوّامة المهاجرة، وتشجيع زعمائهم من الصيادين الآخرين في أنديتهم وجمعياتهم من خلال الحوار لاعتماد الميثاق.

وأضاف جرادي: «عندما لا ينفع منع الصيد لمدة 19 سنة، وعندما لا يطبق قانون الصيد الجديد الصادر منذ 2004، وعندما لا يفي لبنان بمبدأ استدامة الاستخدام الذي نصّت عليه اتفاقية التنوع البيولوجي والتي صادق عليها لبنان عام 1994. وعندما لا يستطيع لبنان أن يفي باتفاقيات دولية ليحمي بعض الأنواع المهددة على لاحتها ويمنع استعمال الرصاص في الخرطوش. وعندما يصبح الصيد اربها على أيدي القواصين للصيادين، فيقتلون الطيور التي تلخص حاصلاتها من الكوارث وتمنع عن ضرر المبيدات، وعندما يهول علينا الغرب ملتحماً بضروة التوقف عن ارتكاب المجاز بحق الطير في لبنان، وعندما نسمع أن عديد القوى الأمنية في لبنان لا يكفي لمراقبة الصيد كما يجب، لكل هذه الأسباب تم اللجوء جندياً إلى أفكار سبقنا إليها الغرب، مثل حظر الصيد المسؤول في مناطق محددة تسهل إدارتها. ونظراً إلى عدم وجود معايير لها في العالم، قمنا بوضع معاييرها فأصبحت تستقطب اهتمام العالم، إنها مناطق الصيد المسؤول. لافتاً إلى أنّ المشروع الجديد الذي يندفع «التجمّع اللبناني لحماية البيئة» يتعمول في صندوق شراكة الأنظمة البيئية المتوسطة، في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، سيشكل بداية لإطلاق مناطق مخصصة للصيد المسؤول في لبنان، وهي بداية الحل لوقف الصيد الجائر وغير المسؤول.

مداخلات

وعرضت باسمه الخطيب من جمعية حماية الطبيعة في لبنان للمكونات الأساسية لمشروع تعزيز الصيد المسؤول في لبنان، كما عرضت ربيكا بيسري من «التجمّع اللبناني لحماية البيئة» لأهداف المشروع وروزيامة العمل التي اعتمدها عبر إشراك الجمعيات الأهلية في توعية الصيادين في لبنان على ممارسات الصيد المسؤول.

ويقدّر عدد الصيادين في لبنان بما يزيد على 500 ألف صياد، يستهلكون ما يزيد على 25 مليون طلقة، تنتج نحو 600 طن من الرصاص.

نظم «التجمّع اللبناني لحماية البيئة» ورشة عمل برعاية وزير البيئة محمد المشنوق، ناقشت مشروعاً لتنظيم ممارسي الصيد المسؤول في لبنان وتعزيزها، وذلك في فندق «هوليدي إن» في بيروت.

وينفذ هذا المشروع في لبنان بتعمول من صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط «CEPF»، وبدعم تقني من «جمعية حماية الطبيعة في لبنان» SPNL.

شارك في الورشة أكثر من 100 ممثل عن الجمعيات البيئية في لبنان والبلديات، إضافة إلى ممثلين عن المجلس الأعلى للصيد، والمجلس العالمي لحماية الطيور، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووقع المشاركون على إعلان يهدف إلى تحقيق الصيد المسؤول في لبنان وإدراك قدرات الجمعيات الأعضاء المعنية بتنظيم الصيد، من خلال مناطق مخصصة للصيد المسؤول في لبنان، وذلك من خلال تطوير مواد للتوعية، وخطة عمل لحملة تُنفذ محلياً من قبل الجمعيات.



القوانين الدولية، والتي تشكل حلقة أساسية في منظومة التنوع البيولوجي والتوازن الطبيعي. وأكد سايا استعداء الجمعيات المنضوية في التجمّع للبدء في التوعية حول المناطق المخصصة للصيد المسؤول، والتي ستعطلق بمبادرة من البلديات المعنية بتنظيم الصيد. معلناً عن التوصل إلى اتفاق بين التجمع وعدد من بلديات قضاء جزين للبدء بتنفيذ مشروع نموذجي للصيد المسؤول يشكل انطلاقة لتنظيم هذا القطاع المتفك حالياً من أي شكل من أشكال الرقابة.

الصعيدي

وتحدّث رمزي الصعيدي باسم «جمعية حماية الطبيعة في لبنان»، مؤكداً أنّ انخفاض مستوى الوعي العام في لبنان، أدى إلى الصيد العشوائي على الأراضي العامة والخاصّة، وحتى على حدود المحميات، بحيث يقع ضحية ذلك عدد من أنواع الطيور المهددة عالمياً بالانقراض، وأكثر من 400 حادث صيد كل سنة بين إصابة ووفاة.

سرحال

وأكد مدير «جمعية حماية الطبيعة في لبنان» أسعد سرحال أنّ الانجاز الأبرز خلال السنتين الماضيتين تمثل في استكمال صدور كافة القوانين والمراسيم المتعلقة بالصيد في لبنان، إلا أنّها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ بانتظار فتح موسم الصيد وتحديد آلية تنفيذ هذه القوانين. وتحفظ هذه القوانين لأصحاب الأملاك الخاصة والبلديات الحق في حظر الصيد على أراضيها. كما جرت دراسات بحثت حدّت أكثر من خمسة عشر منطقة هامة للطيور والتنوع البيولوجي «IBAS»، يحظر فيها الصيد حفاظاً كاملاً.

وأعلن سرحال أنّ خبرة الجمعية في تنظيم الصيد البرّي على امتداد السنوات الثلاثين الماضية أوصلتها إلى قناعة أنّ الحل يكمن في إنشاء مناطق مخصصة للصيد المسؤول، وتدار وترافق من قبل البلديات المعنية وضمن مشاعلتها. ومن دون تنفيذ هذا النوع من الرقابة يستحيل إنفاذ قانون الصيد البرّي في لبنان. كاشفاً أنّ الجمعية وبالتعاون مع «جامعة

برّي ترعى عرضاً مسرحياً للأطفال

الصفردن - مصطفى الحمود

رعت رئيسة الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين، عفيفة رئيس مجلس النواب رندة عاصي برّي، افتتاح مسرحية عنوانها «شابلينو»، التي قدمتها فرقة روسية على مسرح «مجمع نبيه برّي لتأهيل المعوقين» في الصفردن، لأطفال من ذوي الاحتياجات الإضافية، وتلامذة عدد من المدارس في منطقة الزهراني، وذلك بالتعاون مع المركز الثقافي الروسي واتحاد رجال الأعمال اللبناني - الروسي، واتحاد فاعاليات ثقافية وتربوية وبلدية.

والخى ضيا كلمة أشاد فيها بما تقدمه «الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين» لذوي الاحتياجات الإضافية، مشدداً على حقوق المعوقين المشروعة في حياة كريمة. كما لقي أحمدروف كلمة تحدث فيها عن أهمية العمل الثقافي في ترسيخ علاقة الصداقة بين الشعوب.

تمّ ألقت برّي كلمة جاء فيها: «اسمحوا لي، خلال هذا اللقاء الإنساني الحواري الحضاري الذي يحاكي فيه هؤلاء المبدعون من روسيا أصدقاءهم الأطفال من

جنوب لبنان، أن أؤكد لمن يعينهم الأمر أن أقصر الطرق إلى تحقيق الأمن والسلام والتقدم والرخاء للأمم، هذا النموذج المائل أمامنا اليوم، الحوار الحضاري، والتبادل الثقافي، وأن السبيل الوحيد للدخول إلى قلوبنا يكون من خلال بناء جسور الصداقة بين الشعوب، لا عبر نشر بذور التفرة وتكريس العداوة ورفع جدران الفصل الطائفي والديني والعرقي وتغذية الشرخات العنصرية بين بني البشر».

وختمت: «إنني من خلال هذا التلاقي الإنساني الحضاري، أدعو إلى وقف شلال الدم الممتد على مساحة أوطاننا، وأجدد الشكر للمركز الثقافي الروسي واتحاد رجال الأعمال الروسي - اللبناني، ولروسيا الاتحادية والشعب الروسي الصديق ولهؤلاء المبدعين على هذه المبادرة الإنسانية التي ستساهم في ترسيخ أواصر علاقات الصداقة والأخوة بين الشعبين الصديقين الروسي واللبناني، والتي يجب أن تكون نموذجاً ونمطاً للعلاقات بين الشعوب والدولة القائمة على الحب، فقلوبنا ومؤسستنا التربوية والثقافية والفنية مشرعة أمام إبداعكم وإنسانيتمكم وصداقتكم، وعهدنا أن نبادل دائماً وفاء روسيا بوفاء لبناني».

بعندة، قدّم أفراد الفرقة العرض المسرحي الذي يحاكي قصة الصراع بين الخير والشر، وانتصار إرادة الخير في النهاية.



دل كول يزور مركز «كاريتاس» - صور

محمد أبو سالم

بكل ما يلزم بحسب إمكانياتنا، وذلك من أجل حياة أفضل». وأكد على التعاون بين «كاريتاس» والوحدة الإيطالية لاهي خير الأهل.

ورحب كتورة بالجنرال دل كول والفريق الطبي الإيطالي، لافتاً إلى أنّها مبادرة إنسانية من قبل «اليونيفيل» والوحدة الإيطالية، وقال: «نشكر الدور النبيل والإنساني الذي تقدمه الوحدة الإيطالية لأهلنا في صور ومنطقتها، إضافة إلى دورها الأمني الذي تقوم به من أجل الاستقرار والسلام في جنوبنا الغالي».

الإنساني في مساعدة أهالي الجنوب، ونقل شكر المتربوليت أبرص للجنرال دل كول ولأقارب الوحدة الإيطالية وضباطها على جهودهم الإنسانية.

مركز «كاريتاس» في صور، يرافقه عدد من ضباط الوحدة الإيطالية العاملة في «اليونيفيل». وكان في استقباله رئيس اتحاد بلديات قضاء صور عبد المحسن الجسيني، والأب باسيليوس نصر ممثلاً راغى أبرشية صور لبروم المليكين الكاثوليك المتربوليت ميخائيل أبرص، المرشد الروحي لكاريتاس، في صور الأب بشارة كتورة، والمساعِد الاجتماعي لوس غفري.



وتأتي الزيارة في إطار التعاون الطبي والصحي بين الوحدة الإيطالية والفريق الطبي الإيطالي، لافتاً إلى أنّها مبادرة إنسانية من قبل «اليونيفيل» والوحدة الإيطالية، وقال: «نشكر الدور النبيل والإنساني الذي تقدمه الوحدة الإيطالية لأهلنا في صور ومنطقتها، إضافة إلى دورها الأمني الذي تقوم به من أجل الاستقرار والسلام في جنوبنا الغالي».